# يبدأ أكبر اجتماع في العالم لمكافحة الألغام الأرضية بمكاسب في إزالة الألغام وتحديات متزايدة باستخدام الألغام المضادة للأفراد ذات الطبيعة المرتجلة

جنيف – يلتقي ما يقرب من 500 مندوب يمثلون الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني لحضور الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف (18MSP) **في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد** ، والذي ينعقد بصورة إفتراضية ( عبر الإنترنت) و ذلك نتيجة للقيود المفروضة بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩). يرأس الاجتماع نائب المندوب الدائم للسودان معالي السيد الدكتور عثمان أبو فطيمة آدم محمد. وناشد السفير الدول القادرة على تقديم المساعدة للبلدان المتضررة من الألغام إلى القيام بذلك. إذ قال السفير "من المهم ألا يستمر دعمكم فحسب ، بل يتضاعف لتعويض أي وقت ضائع بسبب الوباء العالمي".

بدأ الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف أعماله بعد حفل افتتاح حضره **وزير الدفاع السوداني** اللواء إبراهيم ياسين ، الذي تحدث أيضاً عن أهمية التعاون والمساعدة . فقد صرح الوزير بأنه "من المهم أن نتذكر أن الظروف العالمية التي نعيش فيها اليوم قد ألقت بظلالها على طرق جذب الدعم لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام". وأضاف "أن هذا سيتطلب ابتكار طرق جديدة للتمويل".

**يتصدر جدول أعمال الاجتماع الاستخدام المتزايد والإصابات الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد ذات الطبيعة المرتجلة ، على وجه الحصر تقريباً ، على أيدي جهات مسلحة من غير الدول.** و قد قالت **المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان** ميشيل باشليت في كلمتها ، إن الاتفاقية "مثال رائع للعمل متعدد الأطراف للأهداف الإنسانية" و دعت الأطراف إلى "وضع الحياة البشرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان في صميم عملها". وقالت المفوضة السامية إن مكتبها "يشعر بقلق متزايد من استخدام العبوات االناسفة اليدوية الصنع التي تعمل بمثابة ألغام مضادة للأفراد" لأنها تشكل تحديات خطيرة وجديدة في مجال التطهير وتؤثر بشكل غير متناسب على المدنيين". و أردفت قائلة "اسمحوا لي أن أكرر أنه لا يوجد أي جهة فاعلة من غير الدول أو دولة ، سواء كانت طرفاً في اتفاقية حظر الألغام أم لا ، لديها أي مبرر لاستخدام هذا السلاح". وأضافت المفوضة إن استخدام تلك الأسلحة "غير مقبول على الإطلاق".

و قد تردد صدى هذه الرسائل الموجهة في كلمات **نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر** جيل كاربونير ، و **رئيس وفد الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية** (ومدير قسم الأسلحة في هيومن رايتس ووتش) ستيف غوس ، ولوز داري لاندازوري من كولومبيا التي تمثل الناجيات/الناجين من الألغام ، من بين آخرين. يأتي الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في أعقاب تقرير مرصد الألغام الأرضية لعام ٢٠٢٠، وهو تقرير للمجتمع المدني يشير إلى استخدام الألغام في ست دول - أربع منها ليست طرفاً في الاتفاقية - من قبل جهات فاعلة من غير الدول في الغالب ، ولا يزال الأطفال يتحملون وطأة استخدام هذه الأسلحة اللاإنسانية.

وعلى الرغم من هذه التحديات ، هنأ مجتمع الاتفاقية بحرارة تشيلي لإعلانها نفسها دولة خالية من الألغام. ففي كلمة عبر الفيديو ، قال وزير الدفاع التشيلي معالي السيد ماريو ديسبوردس خيمينيز "كانت هذه مهمة شاقة استغرقت ١٨ عاماً لإنهائها ، في ظل ظروف جغرافية وجوية صعبة [...] تطهير ما مجموعه ٢٠٠ منطقة ملغومة تزيد مساحتها عن ٢٨ مليون متر مربع [...] ؛ بمشاركة أكثر من ٧٠ امرأة في هذا العمل". وقال الوزير التشيلي إن "تشيلي لا تزال ملتزمة تجاه ضحايا الألغام من خلال قانون الضحايا الجديد". ومن المتوقع أن يقدم سفير المملكة المتحدة في مؤتمر نزع السلاح إعلان المملكة المتحدة عن الانتهاء في وقت لاحق من الأسبوع.

**طلبت البوسنة والهرسك وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والسنغال وجنوب السودان وأوكرانيا** تمديد المواعيد النهائية لإزالة الألغام. طلبت موريتانيا تحديد موعد نهائي جديد بسبب اكتشاف مناطق ملغومة لم تكن معروفة من قبل ، بينما طلبت نيجيريا نفس الشيء لمعالجة المناطق الملغومة حديثاً. سيتم تسليم القرارات في ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني ، اليوم الأخير من الاجتماع.

---

**ملاحظة تحريرية**: اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد المعروفة أيضاً باسم اتفاقية أوتاوا تم تبنيها في عام ١٩٩٧ ودخلت حيز التنفيذ في ١ مارس / آذار ١٩٩٩. هناك ١٦٤ دولة طرف تمثل أكثر من ٨٠٪ من دول العالم. وقد أتلفت هذه الدول مجتمعة ما يقرب من ٥٣ مليون لغم مضاد للأفراد من مخزونها و طهرت ملايين الأمتار المربعة من الأراضي التي كانت ملوثة في السابق. كانت الاتفاقية أول معاهدة متعددة الأطراف تأخذ في الاعتبار حقوق ضحايا السلاح. يُعقد الاجتماع الثامن عشر للدول الأطراف في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نوفمبر / تشرين الثاني.